



يحدث بعد إجازة عيد الفطر والأضحى

موظفو خارج الدوام لأيام إضافية



الالتزام .. ولاء للوطن ووفاء للمجتمع التوعية وتفعيل القانون كفيل بالحد من الظاهرة

سلوكنا اليومي وقناعاتنا، تمثل المناسبة دائماً بالواجبات أمر لا يخل بحق الحصول على الحقوق .. والضغط بهذا الشكل على طول هذا الامتداد الزمني يجعل الواقع متناهياً بتحقيق قفزات إلى المستقبل يعنيها في الجميع بحياة مستقرة ومتطرفة.

نحو حاجة المرحلة كمن نحن بحاجة ونحو نعيش هذه الظروف الاستثنائية والحساسة أن نبرهن على صدق قناعاتنا فنكون إلى جانبصالح العامة وأن لا تكون عننا لشيطان التخلف والتاخر .. فالالتزام

على نحو مختلف جداً دانعاً ما نكون بحاجة عقب إجازة العيد (الفطر والأضحى) إلى أيام أخرى حتى تعود الحياة في شق الوظيفة العامة إلى إيقاعها الطبيعي المعتمد وممارسة المهام والواجبات المسيرة لحياة الناس.

تحقيق/ ديع العبسي

لابد أن يكون بيديه (صميل) يفرض من خلاله وجوده الذي هو في صالح العام.

الإشكالية

وبالتاكيد على أن إشكالية استحقاق البعض بما عليه من مسؤولية وظيفية عقب عيد الفطر والأضحى، فإن المثير أنه أيضاً يعني عقب مناسبتين دينيتين تقوم دلالتها على الفعل الذي يتقرب به المرء من ربِّه.

ورغم أن المؤشرات الرسمية تبين بأن هناك اتزاماً بالعودة إلى الدوام الوظيفي إلا أن هناك من لا يزال على ذات التقافة المناقضة لثقافة الالتزام وثقافة الشعور بالمسؤولية فيزيد أيام إلى أيام الإجازة الرسمية المحددة في القانون مثل هذه المناسبات ويعطي كل متغيب لنفسه مبرراً يحسبه حجة كافية بإيقاع جهات المحاسبة بقانونية هذا الغريب.

الغريب أن هذا يحدث مع سبق الإصرار والترصد فيتخذ هذا الموظف أو ذاك قراره بالمسؤولية، وبكثير من الاستخفاف بما يعنيه هذا القرار غير المسؤول لجهة حياة المجتمع حاضراً ومسقبلاً.

إذا كان هناك قناعة بأن حب الوطن من الإيمان .. فإن الأصل في هذا الحب الفعل والسلوك الذي يتترجم حقيقة الشعور بالوطن .. والتزرب من ممارسة أو القيام بالواجبات ليس من هذا بشيء ذلك لما يتربت على هذا السلوك من أضرار بالوطن كفعل تنموي، وبالمجتمع كمصالح بها يسيرون حياتهم.

يقول صالح المفرن: «في العام الماضي تحدث أي مبرر لأن ذلك يشجع على اللطاح والتهاون» .. وأضاف: «القانون

يقول صاحبنا المخضرم المتلاعده: إن مناسبة عيد الأضحى المبارك تعلمنا كيف نتأخر في هذه الدنيا فنحب الخير لبعضنا ونحرض على صالح العامة .. نقترب من بعضنا، ونخصم بعضنا، ونخاف على بعضنا، وهذه أمور يعلم بها الجميع، ويعلم بها الكثير إلا أنه لا يزال هناك استثناء من الناس الذين يقولون ما لا يفعلون فتراهم يذكرون على هذه القيم لكنهم لا يلتزمون بها كحال الذين يستخفون بالالتزام بالوظيفة العامة عليهم يفترض وجود قانون على أن يشمل هذا القانون في جانب منه عقوبات وجزاءات يتحتم تفعيلها وعدم إهمالها تحت أي مبرر لأن ذلك يشجع على كمالاً».

جانب وجانب

هذه الحالة لا يمكن تعيمها إلا أن وجودها يستحق الاهتمام بجانبي: (الأول) تفعيل جانب الجزاءات، (ثانياً) تفعيل جانب التوعية من ناحية دينية ومن ناحية اقتصادية.

يقول أحد المخضرمين المتلاعدين: «أثبتت لنا الخبرة في الحياة العملية بل وفي الحياة العامة أن تنظيم حياة الناس في ما بينهم وإقرار ما هو لهم وما هو عليهم يفترض وجود قانون على أن يشمل هذا القانون في جانب منه عقوبات وجزاءات يتحتم تفعيلها وعدم إهمالها تحت أي مبرر لأن ذلك يشجع على اللطاح والتهاون» .. وأضاف: «القانون

إنجاز ٤٥% من مرافقه:

منتبع كمران.. مشروع سياحي متكامل يستهدف إنعاش حركة السياحة في جزيرة كمران

كفاءتهم وقدراتهم المهنية وإكتسابهم خبرات ومهارات العمل السياحي وفق الأنسس والمعايير التي يتطلبها السوق السياحي، وبما يعود بالفائدة على الجزيرة وأبنائها.

يشار إلى أن جزيرة كمران الواقعة في البحر الأحمر على بعد حوالي ٦٠ كيلومترات من مدينة الصليف وعلى بعد ميل بحري من شمال رأس عيسى مينا، تصدره النفط بمحافظة العديدة، تتبع بمناطق ساحرة ومحمية طبيعية محاطة بشاطئ جيل على امتداد الجزيرة بجواها النقي ونسمات البحر المنعش.

وتتنوع مطلعات الجذب السياحي في الجزيرة بأشجار المنجروف الرائعة المستنقادة بزهو إلى جوار الأعشاب البحرية، وقنادذ البحر والشعاب المرجانية، ووجود الإبل والغزلان، وبعض الحيوانات البرية الآلية والطيور النادرة وطيور الجراحين المهاجرة التي تصل إلى الجزيرة في فصل الربيع قادمة من السويد وإيطاليا وروسيا، فضلاً عن عدوية طقسها الجميل الملائم للسكن والسياحة وممارسة الأنشطة السياحية كالغوص وصيد الأسماك ومارسة الرياضة المائية والترويج السياحي، والعمل على رفع طوال العام.

عن جملة مشاريع خدمية أساسية كشبكات مياه وكهرباء واتصالات، وطرق وغيرها من المشاريع الأخرى، فيما يجلب من الجزيرة مصدراً سياحياً لكافة الزوار المحليين والأجانب.

ويهدف المشروع إلى إنعاش حركة السياحة في جزيرة كمران واستثمار المقومات السياحية الكبيرة التي تمتلكها الجزيرة، وافتتاحها بمقاييس متقدمة، وجعلها في جزيرة كمران وفي محافظة الحديدة بشكل عام.

بلغت نسبة الإجازة بمشروع منتجع

كرمان السياحي الذي تنتفع شركة التبغ والكيريت الوطنية بجزيرة كمران نحو ٤٥٪، ويستوعب المشروع أكثر من ٥٠٠ من العمالة المحلية إذ أن المشروع الذي بدأ العمل فيه منذ نهاية العام ٢٠١٠ يتكون من مجموعة منشآت ومبانٍ سياحية تقام على مساحة إجمالية تقدر بأكثر من ألف متر مربع، وتشتمل على (٤٢) شاليها سياحية متعددة الأحجام وتتوافر ما بين (٤٢) غرف بملحقاتها، ونادي رياضي صحي ومسابح لمارسة كافة الأنشطة والهوايات الرياضية، ومتاعم سياحية، وسوبر ماركت، ومحطة تزويد الوقود، ومركز صحي وسكن للأطباء، ومحطة تحلية مياه الشرب، وجزئات مياه طوية وسفليه.

إضافة إلى مكاتب إدارية وملحقات خدمة مختلفة، وسكن للعاملين، ومجملة ملابس، وحدائق ومتقاعدات ومساحات خضراء وجمالية، ومرافق سيارات، علاوة على رفع طوال العام.

